

Distr.: General
24 December 2020
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

أولا – مقدمة

1 – يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من 23 حزيران/يونيه إلى 14 كانون الأول/ديسمبر 2020 ويقدم لمحة عامة عن التطورات والاتجاهات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويتناول الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ويلقي الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، يورد التقرير المستجدات المتعلقة بالحالة في حوض بحيرة تشاد، عملاً بقرار مجلس الأمن 2349 (2017).

ثانيا – التطورات والاتجاهات السائدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

2 – منذ التقرير السابق (S/2020/585)، تزداد مطالب المواطنين للمشاركة الشاملة للجميع في العمليات السياسية ولتحقيق الحوكمة الفعالة والخاضعة للمساءلة في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. والإصلاحات الدستورية مستمرة في غامبيا وغينيا – بيساو، على الرغم من التحديات. وأصبحت الأنشطة الإرهابية متشابكة بشكل متزايد مع النزاع بين المجتمعات المحلية وبين الرعاة والمزارعين، مما يسهم في تردي حالة أمنية غير مستقرة واشتداد حدة الاحتياجات الإنسانية في أجزاء كبيرة من منطقة الساحل. ولئن كانت الحكومات في المنطقة دون الإقليمية قد استجابت بفعالية لتفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد–19)، فقد تسببت الجائحة في حدوث تباطؤ اقتصادي شديد، أدى، إلى جانب الظروف المناخية، إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا.

3 – وأجريت انتخابات في بوركينا فاسو، وغانا، وغينيا، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، وليبريا، والنيجر. ونشأت، بدرجات متفاوتة، توترات بشأن شمول الجميع في العمليات الانتخابية، وهيئات إدارة الانتخابات ودقة سجلات الناخبين، ضمن مسائل خلافية أخرى. وفي بعض الحالات، اقترنت الأعمال التحضيرية للانتخابات بشكاوى قدمتها المعارضة بشأن استغلال القضاء، وتدابير الطوارئ المتعلقة بكوفيد–19 وتمديد الحدود الزمنية لشغل منصب الرئيس.



301220 291220 20-16769 (A)


ألف - الاتجاهات السائدة في مجالي السياسة والحوكمة

4 - في بنن، في الفترة بين 29 أيار/مايو و 21 آب/أغسطس، تولى مسؤولون محليون منتخبون، من بينهم ثلاث نساء، مناصبهم في جميع البلديات والمجالس البلدية البالغ عددها 77. ويرأس 71 بلدية حزبان مواليان للحكومة، هما *الاتحاد التقدمي والكتلة الجمهورية*، في حين يدير حزب قوة كوريس من أجل نهضة بنن المعارض البلديات الست المتبقية. وفي ضوء الأغلبية الساحقة المؤيدة للحكومة في كل من البلديات والبرلمان، أعربت منظمات المجتمع المدني عن شواغلها إزاء شمول الجميع في الانتخابات الرئاسية لعام 2021. وتجدر الإشارة إلى أن المرشحين لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس يحتاجون بموجب تعديلات قانون الانتخابات لعام 2019 إلى الحصول على رعاية بنسبة 10 في المائة من الممثلين المنتخبين. وترى منظمات المجتمع المدني أن مرشحي المعارضة قد لا يكونون قادرين على الوفاء بذلك الشرط، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من احتمالات إجراء انتخابات شاملة للجميع.

5 - وفي بوركينا فاسو، أجريت انتخابات تشريعية ورئاسية مشتركة في 22 تشرين الثاني/نوفمبر. وقد تنافس في الانتخابات الرئاسية 13 مرشحا، من بينهم امرأة واحدة، في حين تنافس أكثر من 5 000 مرشح، من بينهم 265 امرأة، على 127 مقعدا تشريعيا. وأجريت الانتخابات في بيئة هادئة عموما؛ غير أن نحو 7 في المائة من هيئة الناخبين لم يتمكنوا من التصويت بسبب إغلاق مراكز الاقتراع بسبب انعدام الأمن. وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية الوطنية عدلت في 25 آب/أغسطس القانون الانتخابي، الذي يسمح بإجراء تصديق على الانتخابات حتى لو تعذر إجراء التصويت في ما يقدر بـ 17 في المائة من الإقليم الوطني بسبب انعدام الأمن.

6 - وفي كابو فيردي، أجريت الانتخابات البلدية في 25 تشرين الأول/أكتوبر. وفازت الحركة من أجل الديمقراطية الحاكمة بـ 14 بلدية من بين 22 بلدية في البلد. وحصل حزب المعارضة الرئيسي، الحزب الأفريقي من أجل استقلال كابو فيردي، على البلديات الثماني المتبقية، بما فيها برايا. وشكلت النساء 45 في المائة من بين المنتخبين لرئاسة المجالس البلدية في البلد. ومع ذلك، لم تنتخب أي امرأة رئيسة بلدية بين أغلبية ساحقة من المرشحين الذكور.

7 - وفي كوت ديفوار، أجريت الانتخابات الرئاسية في 31 تشرين الأول/أكتوبر وسط توترات بسبب ترشيح شاغل المنصب لولاية ثالثة، وعدم شمول الجميع في العملية الانتخابية ومقاطعة الانتخابات من قبل حزبي المعارضة الرئيسيَين، الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار - التجمع الديمقراطي الأفريقي، بقيادة هنري كونان بيدييه، وهو رئيس سابق، والجبهة الشعبية الإيفوارية، بقيادة باسكال أفي نغيسان، وهو رئيس وزراء سابق. وأسفر العنف الانتخابي، الذي بدأ في 10 آب/أغسطس، عن مقتل ما لا يقل عن 85 شخصا وإصابة 484 آخرين بجروح. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن المجلس الدستوري فوز الرئيس الحالي، الحسن واتارا، بنسبة 94,27 في المائة من الأصوات. وعقب الانتخابات، أعلنت المعارضة من جانب واحد إنشاء مجلس وطني انتقالي بقيادة السيد بيدييه. وردا على ذلك، دعا المجتمع الدولي الجهات صاحبة المصلحة في المعارضة إلى احترام النظام الدستوري، والمؤسسات الوطنية وتفضيل الحوار. وفي اجتماع عقد في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، أشار السيد واتارا والسيد بيدييه إلى ضرورة "استعادة الثقة" واتفقا على إجراء مزيد من المحادثات. وفي وقت لاحق، قدم الجانبان تنازلات طفيفة، بما في ذلك الإفراج عن بعض زعماء المعارضة والتعليق الفعلي لتدابير "العصيان المدني" التي اتخذتها المعارضة. وتعهد الرئيس الحالي،

أثناء أدائه اليمين الدستورية في 14 كانون الأول/ديسمبر، ضمن أمور أخرى، بإنشاء وزارة للمصالحة الوطنية ودعا جميع الأحزاب السياسية إلى الدخول في حوار من أجل تعزيز السلام والاستقرار في البلد.

8 - وفي غامبيا، رفضت الجمعية الوطنية في 22 أيلول/سبتمبر مشروع قانون لدستور جديد بعد الإخفاق في التوصل إلى توافق آراء بشأن المسائل المتعلقة بالأثر الرجعي للحد الزمني المقترح المتمثل في ولايتين رئاسيتين مدة كل منهما خمس سنوات، وصلاحيات السلطة التنفيذية في مقابل السلطة التشريعية، والاستعاضة عن نظام الانتخابات الرئاسية ذي الجولة الواحدة بنظام أغلبية 50+1. وأثار الرفض القلق بشأن احتمال عكس خطة الإصلاح الديمقراطي، التي كانت أحد الوعود الرئيسية في الحملة الانتخابية لانتخابات عام 2016 التي أوصلت الرئيس الحالي، أداما بارو، إلى السلطة. وفي الوقت نفسه، تواصلت الأعمال التحضيرية لقانون انتخابات جديد.

9 - وفي غانا، أجريت انتخابات رئاسية وتشريعية في 7 كانون الأول/ديسمبر، تنافس فيها 12 مرشحاً، من بينهم ثلاث نساء. وعلى الرغم من وقوع حوادث عنف معزولة أدت إلى فقدان أرواح، أجريت الانتخابات بشكل سلمي. وأعلنت اللجنة الانتخابية الرئيس الحالي، نانا أدو دانكوا أكوفو - أدو، من الحزب الوطني الجديد الحاكم، فائزا، بنسبة 51.3 في المائة من الأصوات، مقابل 47.3 في المائة حصل عليها الرئيس السابق، جون درامانى ماهاما، من حزب المعارضة الرئيسي، المؤتمر الوطني الديمقراطي. وفي الانتخابات التشريعية التي أجريت في اليوم نفسه، نشبت منازعات بشأن تحديد الحزب الذي فاز بالأغلبية، لأن الرئيس السابق والمؤتمر الوطني الديمقراطي اعترضا على نتائج كلتا عمليتي الانتخابات.

10 - وفي غينيا، أجريت انتخابات رئاسية مختلف عليها في 18 تشرين الأول/أكتوبر. وشارك في السباق 12 مرشحا، من بينهم الرئيس الحالي، ألفا كوندي، وزعيم حزب المعارضة *اتحاد القوى الديمقراطية في غينيا، سيلو دالين ديالو*، وامرأتان. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن السيد ديالو فوزه استنادا إلى حصيلة غير رسمية لعدد الأصوات. وفي وقت لاحق، اندلعت اشتباكات في كوناكري وعدة بلدات في جميع أنحاء البلد، أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 27 مدنياً. وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر، رفضت المحكمة الدستورية الشكاوى المقدمة من زعيم المعارضة وثلاثة مرشحين آخرين للرئاسة وأصدرت النتائج النهائية التي أعلنت فيها فوز الرئيس الحالي بنسبة 59,5 في المائة من الأصوات، وحصول السيد ديالو على المرتبة الثانية، بنسبة 33,5 في المائة.

11 - وفي غينيا - بيساو، ظلت الحالة السياسية مستقرة نسبيا ولكنها متوترة. وأنهى حكم أصدرته محكمة العدل العليا في 4 سبتمبر/أيلول النزاع بشأن الانتخابات الرئاسية. وفي 9 سبتمبر/أيلول، أقر البرلمان ميزانية الدولة لعام 2020 وخطة التنمية الوطنية للحكومة التي يقودها نونو غوميس نابيام. وفي 10 أيلول/سبتمبر، بدأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سحب قواتها، وهي بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، من البلد بعد ثماني سنوات من وجودها. ومن المقرر أن يغلق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في 31 كانون الأول/ديسمبر بعد 11 عاما من العمل. وفي الوقت نفسه، تنطوي عمليتان متوازيتان ومتنافستان لاستعراض الدستور، إحداهما بقيادة البرلمان والأخرى بقيادة اللجنة التقنية لاستعراض الدستور التابعة للرئيس على خطر تغذية المزيد من التوترات السياسية. وعلى الرغم من الدعم الأولي الذي قدمته الحكومة، فإن جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إنشاء برنامج رفيع المستوى للإصلاحات يضم شركاء وطنيين ودوليين لم تحقق أي نتائج بسبب معارضة الرئيس، أومارو سيسوكو إمبالو.

12 - وفي ليبريا، أجرى الرئيس، جورج ويا، تعديلا وزاريا جزئيا في 1 تشرين الأول/أكتوبر وغيّر قيادة عدة مؤسسات وطنية. وكان من بين المعينين الجدد الخمسة عشر 9 نساء. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، أجرت ليبريا انتخابات نصف المدة لمجلس الشيوخ، وعمليتي انتخاب فرعيتين للممثلين واستفتاء دستوري مثير للنزاع. وقد ضاعفت التحديات المتعلقة بتعبئة الموارد، وتشكيل اللجنة الوطنية للانتخابات والتسييس المزعوم للشرطة من انعدام الثقة في مؤسسات الدولة. ولم تكن هناك سوى 20 امرأة من بين 118 مرشحا مؤهلا تنافسوا على مقاعد في مجلس الشيوخ. وعلى الرغم من تصاعد التوترات وحالات العنف المتصلة بالانتخابات خلال الحملة الانتخابية، سارت الانتخابات بنجاح عموما.

13 - وفي مالي، أدت مظاهرات واسعة النطاق وانقلاب إلى استقالة الرئيس، إبراهيم بوبكر كيتا، في 18 آب/أغسطس. وردا على ذلك، فرضت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جزاءات وطالبت بتشكيل حكومة انتقالية يقودها مدنيون. وصدر في 1 تشرين الأول/أكتوبر ميثاق للمرحلة الانتقالية، وشكلت حكومة انتقالية في 5 تشرين الأول/أكتوبر. وعين وزير الدفاع السابق، باه نداو، رئيسا انتقاليا ورئيسٌ سابق للمجلس العسكري الحاكم، العقيد أسيمي غويتا، نائبا للرئيس وأدى ذلك إلى رفع الجزاءات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد حدثت هذه التطورات في ظل بطء تنفيذ اتفاق السلام لعام 2015، ومناخ اجتماعي اقتصادي متدهور وحالة متردية للأمن وحقوق الإنسان. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، عين أعضاء المجلس الانتقالي الوطني البالغ عددهم 121 عضوا. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، عُيِّن العقيد ماليك دياو رئيسا للمجلس، وسط شواغل بشأن قرار الحكومة تعيين ضباط عسكريين كممثلين مدنيين للدولة.

14 - وفي موريتانيا، عيَّن الرئيس، محمد ولد الغزواني، محمد ولد بلال رئيسا جديدا للوزراء في 6 آب/أغسطس. وفي آب/أغسطس، احتُجز الرئيس السابق، محمد ولد عبد العزيز، لفترة وجيزة واستجوب عقب إصدار لجنة تحقيق برلمانية تقريرا يزعم اختلاس أموال في ظل حكومته. وقد أُقيل جميع الوزراء الذين جرّموا في تقرير اللجنة، باستثناء وزير واحد.

15 - وفي النيجر، أجريت الانتخابات المحلية في 13 كانون الأول/ديسمبر واتسم السياق السياسي قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في 27 كانون الأول/ديسمبر بغياب ممثلي المعارضة في اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وفي الإطار المؤسسي للحوار السياسي.

16 - وفي نيجيريا، أجريت انتخابات سلمية لمنصب الحاكم في ولايتي إدو وأوندو في 19 أيلول/سبتمبر و 10 تشرين الأول/أكتوبر، على التوالي. وتنافست ثلاث نساء في الاقتراعين، اللذين فاز فيهما الحاكمان الحاليان. وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، حث رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، محمود ياكوبو، المشرعين على ضمان مراجعة قانون الانتخابات في الوقت المناسب قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة في عام 2023.

17 - وفي السنغال، استأنفت اللجنة السياسية للحوار الوطني مداولاتها بعد توقف بسبب كوفيد-19. وتوصلت اللجنة إلى توافق آراء بشأن عدة مسائل، بما في ذلك مراجعة مستقلة لسجل الناخبين ولانتخابات عام 2019، للاستفادة منها في إعداد قانون انتخابي جديد. وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر، حل الرئيس، ماكي سال، حكومته. وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر، عيّن مجلس وزراء جديدا، بعد 18 شهرا تقريبا من توليه ولايته الجديدة. وتتألف الحكومة الجديدة من 37 وزيراً ووزير دولة، من بينهم ثماني نساء.

18 - وفي سيراليون، قدمت لجنة التحقيق تقاريرها إلى الرئيس، جوليوس مادا بيو، في أيلول/سبتمبر. وتضمنت التقارير اتهامات باختلاس أموال عامة من قبل مسؤولين في إدارة حزب المؤتمر الشعبي العام في الفترة من عام 2007 إلى عام 2018. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بمصادرة ممتلكات أعضاء بارزين في حزب المؤتمر الشعبي العام، بمن فيهم الرئيس السابق، إرنست باي كوروما. ورفض حزب المؤتمر الشعبي العام الإجراءات باعتبارها ذات دوافع سياسية. وفي 5 أكتوبر/تشرين الأول، أوقف السيد بيو وزير الزراعة عن العمل بسبب مزاعم بالفساد.

19 - وفي توغو، في 28 أيلول/سبتمبر، عُيّنت حكومة جديدة، برئاسة فيكتوار توميغا - دوغبي. والسيدة توميغا - دوغبي هي أول امرأة تشغل منصب رئاسة الوزراء ويأتي انتخابها بعد انتخاب أول امرأة رئيسة للجمعية الوطنية، هي ياوا دجيغبودي تسيغان، في عام 2019. وفي كلمة أمام البرلمان في 2 تشرين الأول/أكتوبر، حددت السيدة توميغا - دوغبي إيجاد فرص العمل، وتطوير البنى التحتية والانسجام الاجتماعي باعتبارها الأولويات الرئيسية لحكومتها.

باء - الاتجاهات الأمنية

20- منذ تقريري السابق، أصبحت الحالة الأمنية العامة في المنطقة أكثر تعقيدا. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة تفاقم دوافع النزاع القائمة وغذّت رواية متطرفة تنادي بها جماعات المتطرفين التي تلقي باللوم على الحكومات فيما يتعلق بالآثار الضارة للجائحة. وظل وسط منطقة الساحل عرضة لحالات الطوارئ المتعددة الأبعاد، وأوجه القصور في مجال الحوكمة وضعف المؤسسات، والتطرف المصحوب بالعنف، وآثار تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، والنمو الديمغرافي السريع والتشريد القسري على نطاق واسع. وفي حين شهد كل من منطقة ليبتاكاو - غورما على الحدود الثلاثية وحوض بحيرة تشاد انخفاضا في حوادث العنف، يعود جزئيا إلى موسم الأمطار وإجراءات مكافحة الإرهاب التي اتخذتها قوات الأمن، فإن الهجمات المميتة ضد الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني زادت من تعقيد إيصال المساعدات الإنسانية في النيجر ونيجيريا. ووقعت اشتباكات عنيفة في غينيا وكوت ديفوار في سياق العمليات الانتخابية المختلف عليها. وفي غانا، أثارت الهجمات التي شنتها جماعة غرب توغولاند الانفصالية على مخافر الشرطة وعمليات قطع الطرق في منطقة فولتا شواغل أمنية جديدة، قبل الانتخابات العامة في البلد.

21 - واستمرت الهجمات في بوركينا فاسو، ووقعت في الغالب في المنطقة الشرقية، ومنطقة الساحل والمنطقة الشمالية الوسطى، مما أدى إلى زيادة العنف ضد المدنيين، وعمليات تشريد وسيطرة الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة والإجرامية على الأراضي. وفي المنطقة الشرقية، قتل مسلحون مجهولو الهوية في 6 آب/أغسطس ما لا يقل عن 20 شخصا في هجوم على قرية نامونغو، وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ما لا يقل عن 25 من المشردين داخليا على أيدي أفراد مسلحين مجهولي الهوية في المنطقة الشمالية الوسطى. وأدى إنشاء مجموعات من المتطوعين المدنيين إلى تفاقم التوترات على أسس إثنية في بعض المواقع وأثار شواغل تتعلق بحقوق الإنسان. وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير أن ما لا يقل عن 20 شخصاً من المشردين كانوا عائدين إلى ديارهم في منطقة الساحل قتلوا على أيدي عناصر مسلحة مجهولة الهوية. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، أسفر هجوم آخر في إقليم أودالان في منطقة الساحل، أفيد بأن "تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا" أعلن مسؤوليته عنه، عن مقتل 14 جنديا. وقد زادت تلك

الهجمات من حدة الأزمة الإنسانية وانعدام الثقة في السلطات في الوقت الذي كانت فيه أجهزة الأمن تكافح من أجل السيطرة على الوضع.

22 - وفي مالي، استمرت الهجمات التي تشنها جماعات متطرفة عنيفة ضد قوات الأمن والسكان المدنيين. وفي الفترة بين 10 و 13 تموز/يوليه، أدت الاشتباكات بين قوات الأمن ومتظاهرين إلى مقتل 14 مدنيا (11 رجلا وثلاثة صبية) وأدت إلى استقالة الرئيس، إبراهيم بوبكر كيتا، وحكومته. وفي 3 أيلول/سبتمبر، قُتل ما لا يقل عن 10 جنود ماليين في هجوم في غيري على الحدود مع موريتانيا. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، قتل متطرفون عنيفون 25 شخصا، من بينهم 13 جنديا، في هجمات متعددة في سوكورا، وسط مالي، بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو، وأحرقوا قاعدة للجيش ونصبوا كمينا للقوات التي أُرسلت كتعزيزات. وفي هذا السياق الأمني الهش، تم التوصل إلى اتفاق بين السلطات الانتقالية والجماعات المتطرفة، بما في ذلك جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، لتبادل ما يقرب من 200 سجين مشتبه فيهم أو مدانين فيما يتعلق بارتكاب جرائم خطيرة مقابل أربعة رهائن، بمن فيهم الشخصية البارزة من المعارضة، سومايلا سيسي.

23 - وكانت الحالة الأمنية في النيجر أكثر استقرارا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، رغم استمرار الصدام بين الجماعات المتطرفة المتنافسة في منطقة ديفا. وعرقل موسم الأمطار تحركات كل من الجماعات المتطرفة وقوات الأمن على السواء. غير أن الجيش نفذ عمليات في مناطق حدودية بالقرب من بوركينا فاسو ومالي، بالاشتراك أحيانا مع عملية بارخان الفرنسية. وفي هذا السياق، أُطلق سراح 15 من رهائن بوكو حرام في منطقة تيلابيري في الفترة من 15 إلى 27 آب/أغسطس. وفي أواخر أكتوبر/تشرين الأول، اختُطف مواطن من الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب النيجر وأنقذته قوات الولايات المتحدة في وقت لاحق في شمال نيجيريا.

24 - وواجهت نيجيريا تحديات أمنية على جبهات متعددة. وعلى الرغم من موسم الأمطار، استمرت هجمات المتطرفين العنيفين على قوات الأمن بطريقة منسقة ومحددة الأهداف. ولوحظ وجود تعاون بين قطاع الطرق الذي يستقلون الدراجات النارية وفصائل بوكو حرام في عدة ولايات شمالية. وفي 25 أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بأن فصائل بوكو حرام هاجمت موكب الحاكم باباغانا زولوم على طول طريق باغا السريع في ولاية بورنو، مما أسفر عن مقتل 15 من أفراد المفرزة الأمنية الخاصة به. ثم زادت قوات الدفاع النيجيرية من عملياتها الجوية. وفي الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر، وقع نحو 102 حادثة اختطاف في منطقة العاصمة الاتحادية وحدها. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، اندلعت احتجاجات شعبية ضد وحشية الشرطة وانتهاكات حقوق الإنسان في عدة ولايات، مما أدى إلى حل وحدة الشرطة التابعة للفرقة الخاصة لمكافحة السرقة. بيد أن الاحتجاجات تحولت إلى أعمال عنف وشغب في عدة ولايات، مما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى.

25 - وظل خليج غينيا بؤرة كبيرة للقرصنة، وإن كان ذلك مع انخفاض في عدد الحوادث مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وسجل مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا 17 حادثة في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر، مقارنة بـ 34 حادثة في الربع السابق. ومن بين الحوادث الـ 17، وقعت 15 حادثة في الحيز الخاص بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وإضافة إلى ذلك، سجل المركز خلال الفترة المشمولة بالتقرير اختطاف 31 شخصا في الحيز البحري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد أنقذت البحريتان السنغالية والموريتانية حوالي 550 مهاجراً كانوا في

ضـــائقة في البحر، في حين توفي 350 مهاجراً. وفي 17 تموز/يوليه، وقع هجوم قراصـــنة على بعد 240 ميلا بحريا قبالة ســـاحل بنن، مقارنة بمدى أقصـــى قدره 70 ميلا في البحر في الفترة المشـــمولة بالتقرير السابق.

26 - ووفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اســـتخدمت الشـــبكات الإجرامية الطرق البحرية بشكل متزايد بسبب القيود المتعلقة بكوفيد-19 المفروضة على السفر الجوي والبري، بما في ذلك من أجل الاتجار بالأدوية المزيفة. وفي آب أغسـطس، اعترضـت الشـرطة في لاغوس، نيجيريا، ثلاث حاويات محملة بـــــ 15 مليون قرص ترامادول. وفي 12 و 26 أيلول/سـبتمبر، صـادرت وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات الليبرية مخدرات مختلفة، بما في ذلك 26 كيلوغراما من الكوكايين. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، اعترضت البحرية السنغالية قارب صيد وصادرت نحو 17 طنا من الكوكايين. ويبدو أن غينيا - بيساو بدأت تبرز كمستودع لتوزيع الكوكايين المعتزم نقله إلى لشبونة، بالنظر إلى عدد عمليات إلقاء القبض على تجار المخدرات التي جرت على ذلك الطريق بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر.

جيم - اتجاهات التنمية المستدامة

27 - احتوت بلدان غرب أفريقيا جائحة كوفيد-19 بشـــكل فعال. وتولى رئيس نيجيريا، محمدو بهاري، بصفته بطل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مكافحة كوفيد-19، استجابة إقليمية منسقة بالتعاون مع منظمة الصحة لغرب أفريقيا.

28 - ولكن على الرغم من الانخفاض النســـبي في عدد حالات الإصـــابة والوفيات، تحدث الجائحة تداعيات اجتماعية اقتصـادية، وسياسـية وأمنية شـديدة في المنطقة، مما يهدد بعكس مسـار المكاسـب التي تحققت في التنمية الاجتماعية الاقتصادية والتقدم المحرز فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

29 - وأدت عمليات إغلاق الحدود إلى خفض التجارة وزيادة أسعار السلع الأساسية، في حين انخفضت العائدات المتأتية من السلع الأساسية المصدرة. ونقحت توقعات النمو الاقتصادي نحو الأدنى وهي تشير إلى أن المنطقة تغرق في حالة ركود اقتصادي. وفي 7 تموز/يوليه، أفاد بنك التنمية الأفريقي بأنه من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي لغرب أفريقيا بنسبة تصل إلى 6,2 في المائة، مقارنة بتوقعات النمو السابقة للجائحة البالغة 4 في المائة. وأكثر البلدان تضـــررا هي نيجيريا (-4,4 في المائة)، وكابو فيردي (-4 في المائة)، وليبريا (-2,5 في المائة). وفي أيلول/ســبتمبر 2020، قدرت مفوضـــية الاتحاد الأفريقي كذلك أن ما يصل إلى 49 مليون شخص في جميع أنحاء أفريقيا قد يُدفعون إلى براثن الفقر المدقع.

30 - وتفرض الجهود الرامية إلى تعزيز الاقتصاد وقطاع الصحة وتحسين سبل العيش مقايضات صعبة في الميزانية على الحكومات في جميع أنحاء المنطقة. وفي 22 تشـرين الأول/أكتوبر، أصـدر صـندوق النقد الدولي أرقاما تشـير إلى أن العجوزات المالية في منطقة الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا ازدادت من 4,4 في المائة إلى 7,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مع ارتفاع العجز إلى 16,4 في المائة في غانا. وتقلل زيادة أعباء الديون من إمكانية توظيف الاستثمارات الإنتاجية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

دال - الاتجاهات في مجال العمل الإنساني

31 - تدهورت حالة العمل الإنســـاني في المنطقة في النصـــف الثاني من عام 2020 نتيجة لتصـــاعد النزاع، وأنماط الطقس القصـــوى وجائحة كوفيد-19. واسـتمر انعدام الأمن في إحداث حالات تشـريد جديدة

للسكان، حيث بلغ العدد التراكمي 5 ملايين شخص، وهو ما يزيد حالياً عن عددهم في عام 2019 بـــ 1,4 مليون شخص، بما في ذلك 4,1 ملايين مشرد داخلياً و 000 870 لاجئ.

32 - ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ثمة 31 مليون شخص بحاجة إلى مساعدة لإنقاذ الحياة، في أعقاب تنقيح منتصف العام لخطط الاستجابة الإنسانية لكي تعكس تأثير كوفيد-19؛ وهو ما يشكل زيادة قدرها 7 ملايين مقارنة ببداية عام 2020. وأكثر من نصف هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم 31 مليون نسمة هم من الأطفال. وتشير أحدث التقييمات بعد موسم الجدب إلى تقديرات أخرى بأن ما يقرب من 15 مليون شخص يواجهون حالات نقص حاد في الغذاء، وهو ما يشكل ضعف العدد المسجل في عام 2019. ويعاني مليونا طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد الذي يهدد حياتهم.

33 - وكانت خطط الاستجابة الإنسانية لعام 2020 لمنطقة الساحل، التي بلغ مجموع احتياجاتها 3,55 بلايين دولار، ممولة بنسبة 49 في المائة. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، تعهدت الجهات المانحة في اجتماع مائدة مستديرة وزاري بشأن وسط منطقة الساحل شاركت في استضافته حكومتا ألمانيا والدانمرك، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بتقديم أكثر من 1,7 بليون دولار لزيادة المعونة الإنسانية المقدمة إلى بوركينا فاسو ومالي والنيجر.

34 - وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، سجلت غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ما يقرب من 000 260 حالة من حالات كوفيد-19 و 439 6 حالة وفاة. وفي حين لم يكن التأثير في الصحة العامة مدمراً على نحو ما كان يخشى في البداية، فإن القيود ذات الصلة، مثل إغلاق الأسواق، وعمليات الحجر الصحي وحالات حظر التجول، أثرت تأثيراً عميقاً في سبل العيش، وتحركات الرعي التقليدية وإمكانية وصول الفئات الأكثر ضعفاً إلى الغذاء. وتضررت الشابات والشبان بشكل غير متناسب. وواجه المشردون داخلياً مخاطر إضافية بسبب اكتظاظ ظروف المعيشة، في حين تعرضت النساء والفتيات إلى مخاطر متزايدة فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني.

35 - وسجل اثنا عشر بلدا في المنطقة هطول أمطار غزيرة أضرت بأكثر من 1,5 مليون شخص وأدت إلى تدمير منازل، وممتلكات ومحاصيل. ومثل ذلك عامل إجهاد إضافي، نظرا لأن البلدان المتضررة كانت تواجه صعوبات بالفعل فيما يتعلق بالتصدي لانعدام الأمن، وسوء التغذية ومختلف أنواع الأوبئة.

36 - وفي بوركينا فاسو، اضطر مليون شخص إلى الفرار من ديارهم بسبب انعدام الأمن، وهو ما يشكل زيادة قدرها 000 150 مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير الأخير. وغالبية المشردين هي من النساء والأطفال، ولا يزال أكثر من 75 في المائة منهم من دون مأوى ملائم. وأدى أيضا انعدام الأمن، والتشريد والأحوال الجوية القصوى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، حيث يواجه 3,3 ملايين شخص في جميع أنحاء البلد حالات من النقص الحاد، وهو ما يمثل ضعف العدد المسجل في عام 2019. وظل أكثر من 200 2 مدرسة مغلقا بسبب انعدام الأمن، مما حرم ما يقرب من 000 350 طفل من الحصول على التعليم. وإضافة إلى ذلك، أضرت الفيضانات بأكثر من 000 106 شخص، مما زاد العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين إلى 2,9 مليون شخص، من بينهم 1,7 مليون طفل.

37 - وقد تركت الأزمة المتعددة الأبعاد في مالي 6,8 ملايين شخص، أي حوالي ثلث السكان، في حالة يحتاجون فيها إلى المساعدة الإنسانية، بمن فيهم 3,4 ملايين طفل. ويبلغ عدد المشردين داخليا نحو 000 290 شخص، وهو ما يشكل زيادة قدرها 000 70 شخص مقارنةً بالفترة المشمولة بالتقرير السابق

وأربعة أمثال عددهم في أوائل عام 2019. ويواجه ما مجموعه 1,3 مليون شـــخص انعدام الأمن الغذائي الحاد ويقدر أن 000 188 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد.

38 - وفي النيجر، اضطر نحو 000 500 شخص إلى الفرار من ديارهم، بزيادة قدرها 000 60 شخص مقارنة بالفترة المشـــمولة بالتقرير الســـابق. وتشـــهد مناطق ديفا، وتاهوا، وتيلابيري، وبشـــكل متزايد، ”مارادي الوسطى“، تدفقات كبيرة إليها من المشـردين داخلياً، وكذلك من اللاجئين من نيجيريا. وإضـافة إلى ذلك، يعاني 2,7 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، من بينهم أكثر من 000 530 طفل يعانون من سـوء التغذية الحاد. وقد أضـرت الفيضـانات الشـديدة بـــ 000 550 شـخص ودمرت آلاف المنازل والمدارس، وأدت أيضا إلى خسارة المحاصيل والماشية. وفي المجموع، يحتاج 3,7 ملايين شخص، 55 في المائة منهم من الأطفال، إلى المســـاعدة الإنســـانية، وهو ما يمثل زيادة قدرها 1,4 مليون شـــخص مقارنة بعام 2019.

39 - وفي شـــمال شـــرق نيجيريا، ارتفع عدد الأشـــخاص الذين يحتاجون إلى المســـاعدة الطارئة من 7,7 ملايين شـــخص في بداية عام 2020 إلى 10,6 ملايين شـــخص، كان نحو 80 في المائة منهم من النساء والأطفال. وثمة ما يقرب من مليوني نيجيري، 78 في المائة منهم من النساء والأطفال، من المشردين داخليا، وهناك 000 256 لاجئ في تشـاد والكاميرون والنيجر. وظل وصـول المسـاعدات الإنسـانية محدودا بسبب انعدام الأمن واستهداف العاملين في مجال تقديم المعونة. وفي تموز/يوليه، اختُطف ثلاثة من العاملين في مجال تقديم المعونة وقتلوا. وتضـــرر من الأمطار الغزيرة والفيضـــانات أكثر من 000 100 شـــخص، مما زاد من تقييد إمكانية الوصـول. ويعاني حاليا نحو 4,3 ملايين شـخص من انعدام الأمن الغذائي، مقابل 3,7 ملايين شخص في بداية عام 2020.

هاء - الاتجاهات السائدة في مجال حقوق الإنسان

40 - اسـتمرت الهجمات التي يشـنها المتطرفون العنيفون وغيرهم من الجماعات المسـلحة، والاسـتخدام المفرط للقوة من جانب أفراد الأمن، والعنف السياسي والانتخابي، في مناخ من الإفلات من العقاب، مع آثار خطيرة فيما يتعلق بحماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في المنطقة.

41 - ووردت أنباء عن مزاعم عن انتهاكات حقوق الإنسـان على أيدي قوات الأمن وجماعات المتطوعين المدنيين في عمليات مكافحة الإرهاب، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضـاء. وفي غينيا - بيساو، ظل انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان التي تطال المعارضـين السياسيين مصـدر قلق، مع ورود تقارير تفيد بحدوث اعتقالات تعسفية، وتخويف واحتجاز غير قانوني للمعارضين السياسيين. وكانت حرية الصحافة في البلد مقيدة أيضا، حيث استُهدف المدونون السياسيون والنشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل أفراد مسلحين يرتدون الزي الرسمي.

42 - وأُبلغ عن حوادث انطوت على خطاب الكراهية، واســـتخدام الإثنية والتضـــليل الإعلامي في غينيا وكوت ديفوار خلال الفترة الانتخابية، وكذلك في غينيا - بيسـاو. وفي بوركينا فاسـو على وجه الخصـوص، استُنكر الاستبعاد الجزئي للمجتمعات المحلية المشـردة من العملية الانتخابية لأسـباب أمنية باعتباره حرماناً عن غير قصـد لقطاعات من السكان الأكثر تضـرراً من انعدام الأمن وأثار شـواغل بشـأن ممارسـة الحقوق السياسية والمدنية.

43 - واتُخذ بعض التدابير لمعالجة هذه الحالة. وفي النيجر، عرضت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الرئيس، محمدو إيسوفو، في 4 تموز/يوليه، نتائج تحقيقاتها بشأن ادعاءات بوقوع انتهاكات ارتكبتها قوات الأمن في الفترة من 27 آذار/مارس إلى 2 نيسان/أبريل في إيناتيس، منطقة تيلابيري. واتهمت اللجنة أفراد قوات الأمن بإعدام 71 مدنياً غير مسلحين بإجراءات موجزة. وفي نيجيريا، حكمت محكمة عسكرية على عريف بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة اغتصاب فتاة مشردة ومحاولة قتلها في بلدة باما، ولاية بورنو. وكانت المبادرات من قبيل إلغاء قوانين التشهير الجنائية وسن قانون الشرطة في سيراليون، فضلاً عن الخطوات المتخذة لمعالجة الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات التي ارتكبها وحدة الشرطة التابعة للفرقة الخاصة لمكافحة السرقة في نيجيريا، علامات مشجعة على بذل جهود لضمان المساءلة.

واو - الاتجاهات السائدة في القضايا الجنسانية

44 - أحرز تقدم ملحوظ في مشاركة المرأة وتمثيلها في العمليات السياسية وعمليات السلام في عدة بلدان. وتتولى أول رئيسة وزراء في توغو قيادة حكومة تضم 11 امرأة و 22 رجلا، بما في ذلك أصغر وزيرة في تاريخ البلد (29 سنة)، تتولى المسؤولية عن الطاقة والمناجم. وفي غينيا، وليبريا، وموريتانيا ونيجيريا، رشحت نساء لشغل مناصب استراتيجية. غير أن عدد الوزيرات في مالي انخفض من سبع إلى أربع وزيرات في الحكومة الانتقالية.

45 - وشاركت النساء أيضا بنشاط أكبر في الانتخابات. وترشحت للرئاسة ثلاث نساء في بوركينا فاسو، وثلاث في غانا واثنتان في غينيا. وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، غيرت النيجر قانونها لزيادة حصة النساء من 15 إلى 25 في المائة بالنسبة للممثلين المنتخبين ومن 25 إلى 30 في المائة بالنسبة إلى التعيينات العامة في الوظائف العليا. ولكن، في كابو فيردي، فشلت الأحزاب السياسية في الامتثال الكامل لقانون التكافؤ لعام 2019 الذي يشترط أن تبلغ نسبة المرشحات في الانتخابات البلدية 40 في المائة.

46 - وبُذلت جهود على الصعيدين الوطني والإقليمي للتصدي للعنف الجنسي والجنساني. وفي سيراليون، في 24 تموز/يوليه، أطلق الرئيس بيو أول محكمة نموذجية للجرائم الجنسية لتعزيز إمكانية وصول ضحايا العنف الجنسي والجنساني إلى العدالة وتعزيز المساءلة. وفي موريتانيا، اعتمد مجلس الوزراء في 30 تموز/يوليه مشروع قانون لإنشاء مرصد وطني لحقوق النساء والفتيات. وفي ليبريا، أعلن الرئيس، في 11 أيلول/سبتمبر، أن الاغتصاب يشكل حالة طوارئ وطنية.

47 - وعلى الصعيد الإقليمي، اعتمد وزراء شؤون المرأة والشؤون الجنسانية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 9 تشرين الأول/أكتوبر تدابير جديدة للتصدي للعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الزواج القسري والمبكر؛ وأصدروا إعلاناً بعدم التسامح إطلاقا مع العنف ضد النساء والفتيات. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، أنشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فريقا عاملا مع الشركاء الإقليميين، والمجتمع المدني والجهات الفاعلة غير الحكومية ووضعت مبادئ توجيهية بشأن تعميم تدابير مكافحة العنف الجنساني أو العنف ضد الأطفال في خطط التنمية وخطط التعافي من كوفيد-19 على الصعيد الوطني.

ثالثا – أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

ألف – المساعي الحميدة والمهام الخاصة التي اضطلع بها الممثل الخاص

48 – واصل الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شمباس، دعمه للجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى الحفاظ على السلام، بسبل منها أنشطة الدعوة إلى اتباع نُهج شاملة للجميع إزاء الحوارات الوطنية والعمليات الانتخابية وتقديم الدعم لها، وتعزيز حقوق الإنسان والإصلاحات الدستورية والمؤسسية. ونظرا للقيود المتعلقة بكوفيد-19، أجريت مشاورات في النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير، مما أثر على العمليات الحساسة التي تتطلب السرية.

49 – وفي 7 أيلول/سبتمبر، شارك الممثل الخاص في الدورة العادية السابعة والخمسين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكثف من أنشطته في مجال الدبلوماسية الوقائية واضطلع بعدة بعثات سابقة وتالية للانتخابات إلى البلدان التي أجرت انتخابات، بما في ذلك بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

50 – وفي بوركينا فاسو، اجتمع الممثل الخاص في الفترة من 12 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر مع المرشحين للرئاسة، واللجنة الانتخابية، ورؤساء المؤسسات الوطنية ودعا إلى إجراء مشاورات وطنية لزيادة الثقة في الانتخابات. وعاد في الفترة من 20 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر لمواكبة الانتخابات، وواصل خلال هذا الوقت مساعيه الحميدة وأجرى مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين والشركاء الدوليين أسهمت في معالجة بعض الشواغل التي أثارها ائتلاف المعارضة أثناء الانتخابات وبعدها مباشرة.

51 – وفي الفترة من 20 إلى 26 أيلول/سبتمبر، قام الممثل الخاص ببعثة سابقة للانتخابات إلى كوت ديفوار. وفي الفترة من 5 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر، شارك في بعثة مشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، حثت الجهات الفاعلة على الامتناع عن خطاب الكراهية والدخول في حوار بناء من أجل إجراء انتخابات حرة وشاملة للجميع وسلمية. وفي الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 3 تشرين الثاني/نوفمبر، تواصل مع بعثات مراقبة الانتخابات في البلد واجتمع مع المرشحين الأربعة للرئاسة لنقل دعوتي إلى الحوار والمصالحة بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي وشركاء آخرين. واستمرت هذه المشاركة في أعقاب الانتخابات، دعما للجهود الوطنية والجهود التي تقودها الجماعة الاقتصادية لتيسير الحوار والمصالحة.

52 – وقبل الانتخابات الرئاسية في غانا، قام الممثل الخاص ببعثات سابقة للانتخابات إلى البلد للتأكيد على ضرورة التوصل إلى توافق آراء من أجل الحفاظ على المسار الديمقراطي. وبالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في الفترتين من 21 إلى 23 ومن 27 إلى 29 تشرين الأول/أكتوبر، تواصل مع أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين وأجرى عدة أنشطة للحوار. وعاد إلى غانا في الفترة من 25 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر لمواصلة المشاورات مع طيف كامل من الجهات الفاعلة السياسية والمؤسسات، والمجتمع المدني والشركاء الإقليميين والدوليين. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، قام بتيسير عقد اجتماع بين رئيسي الحزبين الرئيسيين نظمه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بالتعاون مع المنسق المقيم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع استراتيجية بشأن الجهود الدبلوماسية الهادئة. وفي 4 كانون الأول/ديسمبر، شارك في الاجتماع الرفيع المستوى الثالث لميثاق السلام للانتخابات الرئاسية الذي أسفر عن توقيع رئيسي الحزبين الرئيسيين لاتفاق سلام.

53 - ونظراً إلى البيئة الشديدة الاستقطاب في غينيا قبل الانتخابات الرئاسية، قام الممثل الخاص بعدة بعثات إلى كوناكري. وبالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، اجتمع في الفترة من 30 أيلول/سبتمبر إلى 3 تشرين الأول/أكتوبر مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بمن فيهم المرشحون للرئاسة، وممثلو النساء والشباب، والزعماء الدينيون وممثلو الجبهة الوطنية للدفاع عن الدستور، ودعا إلى إجراء انتخابات شفافة وسلمية وشاملة للجميع. وأطلق خلال زيارته مشروعا لدعم الدور البناء لوسائل الإعلام في العملية الانتخابية. وعاد إلى كوناكري في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر، وتواصل خلال هذا الوقت مع بعثات مراقبة الانتخابات وأصحاب المصلحة الوطنيين وحث المرشحين على اللجوء إلى الوسائل القانونية لتسوية المظالم. وقام ببعثة مشتركة أخرى مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي عقب إعلان اللجنة الانتخابية عن النتائج المؤقتة، وذلك من أجل الدعوة إلى السلام وتشجيع الحوار.

54 - وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الممثل الخاص إحاطة إلى تشكيلة لجنة بناء السلام في ليبريا قبل الانتخابات ودعا إلى مواصلة تقديم الدعم لبناء السلام في البلد والحفاظ عليه، مع التركيز على مشاركة المرأة.

55 - وفي النيجر، قام الممثل الخاص ببعثات سابقة للانتخابات إلى نيامي، في الفترتين من 8 إلى 11 أيلول/سبتمبر، وفي 18 و 19 تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى خلالهما مشاورات بشأن العملية الانتخابية المقبلة. وفي اتصالاته مع أصحاب المصلحة، حُدِّد انعدام الثقة وغياب الحوار باعتبارهما من التحديات الرئيسية.

56 - وخلال الفترة السابقة للانتخابات، قام الممثل الخاص بتيسير عقد منتديات لأصحاب المصلحة لإجراء انتخابات سلمية في بوركينا فاسو (17 تشرين الأول/أكتوبر)، وغانا (26 تشرين الثاني/نوفمبر و 1 كانون الأول/ديسمبر)، والنيجر (19 تشرين الثاني/نوفمبر). وعقدت تلك المنتديات بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجمعت بين الجهات الفاعلة والمؤسسات بهدف تعزيز الثقة في العملية الانتخابية.

57 - وعقد الممثل الخاص مؤتمرات بالفيديو مع المنسقين المقيمين في سياق عمليات الانتخابات والإصلاح في المنطقة. وقام أيضا بالاتصال مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين في غامبيا، للدعوة إلى الحفاظ على الزخم في عملية الإصلاح الدستوري في البلد.

58 - وفي سياق العملية الانتقالية للأمم المتحدة في غينيا - بيساو والخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، شارك الممثل الخاص في ثلاثة اجتماعات ثلاثية رفيعة المستوى مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لضمان تسليم المهام بسلاسة.

باء - لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

59 - لا تزال جائحة كوفيد-19 تعوق عمل لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة. وظلت العمليات الميدانية معلقة بسبب القيود المفروضة على السفر. غير أن عمليات المسح النهائي وغيرها من العمليات استمرت من خلال التعاون عن بعد.

60 - وتحت رعاية اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود، التي اجتمعت في ياوندي في الفترة من 9 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر، أُحرز تقدم في عملية تعليم الحدود البرية. وحلت خمس من نقاط الخلاف المعلقة الـ 13، وأشار الطرفان إلى أن النقاط المتبقية ستُعالج خلال الشهرين التاليين. وسوف تستأنف العمليات الميدانية لبناء 322 عمودا لتعليم الحدود ونصبها في كانون الثاني/يناير 2021.

جيم - تعزيز الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية لمواجهة الأخطار العابرة للحدود والمتداخلة التي تهدد السلام والأمن

61 - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعاونه الوثيق مع الشركاء الإقليميين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن مجموعة من المسائل، تشمل منع نشوب النزاعات، والمرأة والشباب، والأمن المناخي، وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

62 - وبناء على طلب مجلس الأمن، قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بتعزيز التعاون، وإجراء تقييمات مشتركة للاتجاهات المتعلقة بالديناميات بين الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل والتنسيق الوثيق لإجراءاتهما في سياق انقلاب 18 آب/أغسطس في مالي، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات شهرية بين الدوائر الإدارية بشأن البعد الإقليمي للأزمة، والديناميات العابرة للحدود والتعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب.

63 - وأجرى المكتب مشاورات شهرية منتظمة مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بشأن التعاون الأقاليمي وأجرى تحليلات مشتركة لتأثير أنشطة جماعة بوكو حرام على المجتمعات المحلية المتضررة في حوض بحيرة تشاد. وإضافة إلى ذلك، وقّع المكتب مذكرة تفاهم مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لكفالة تبادل التحليلات.

64 - وساهم المكتب في حلقتي عمل قادهما تجمع دول الساحل والصحراء في الفترتين من 21 إلى 23 ومن 26 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر، في واغادوغو ونيامي، على التوالي. وعززت حلقتا العمل هاتين قدرات موظفي هيئتي إدارة الانتخابات في بوركينا فاسو والنيجر.

65 - وواصل المكتب مرافقة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بشأن إصلاحات أمانتها التنفيذية والهياكل ذات الصلة. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، أقر مجلس وزراء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في دورته الثامنة، التقرير النهائي لمراجعة الحسابات، الذي تضمن، في جملة أمور، توصية بتوسيع إدارات الدفاع والأمن، والحوكمة، والبنى التحتية، وزيادة القدرة على الصمود والتنمية البشرية. وإضافة إلى ذلك، دعم المكتب الرئاسة الموريتانية للمجموعة الخماسية في تنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها. وواصل المكتب وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تقديم الدعم لمركز منطقة الساحل لتحليل المخاطر والإنذار المبكرالتابع للمجموعة الخماسية في واغادوغو والخلية الإقليمية لمنع التشدد والتطرف العنيف التابعة له في نواكشوط. وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، ساعد المكتب الخلية الإقليمية في تنفيذ خطة عملها الوطنية في موريتانيا.

النزاعات بين الرعاة والمزارعين

66 - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ترأس الفريق العامل الإقليمي المعني بمنع نشوب النزاعات بين المزارعين والرعاة وحلها. وفي 22 حزيران/يونيه، نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب

أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا اجتماع عمل مشترك مع كيانات الأمم المتحدة الإقليمية لتحديد فرص جديدة للمشاركة عبر غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ووسط أفريقيا. وأوصى المشاركون في الدورة باتخاذ إجراءات لتعزيز جمع البيانات، والتحليل والبرمجة المحددي السياق، فضلا عن دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تحديث واستعراض بروتوكولات الترحال الرعوي.

حوض بحيرة تشاد

67 - استمر المكتب في اتصالاته مع لجنة حوض بحيرة تشاد لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ استراتيجية اللجنة الإقليمية لتحقيق الاستقرار والتعافي والقدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وفي 19 آب/أغسطس، شارك المكتب في افتتاح مجموعات فرقة العمل المعنية بركائز الاستراتيجية، التي ستدعم، في جملة أمور، التنسيق، والتحليل المشترك والاتصال. وقد عُين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بوصفهما قيادتين مشتركتين لمجموعة الحوكمة.

68 - وفي 9 أيلول/سبتمبر، قدم الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إلى جانب الممثل الخاص لوسط أفريقيا، والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، ومدير البرنامج المساعد والمدير الإقليمي لشؤون أفريقيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، إحاطة إلى لجنة بناء السلام عن تأثير جائحة كوفيد-19. وشدد الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على ضرورة اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان وأبرز أهمية تنسيق الرسائل من أجل إعادة فتح الحدود. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، قدمت نائبة الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أيضا إحاطة إلى لجنة بناء السلام بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 في بوركينا فاسو وآثارها على بناء السلام والحفاظ عليه. ودعت لجنة بناء السلام إلى تقديم دعم إضافي للاستجابة الفورية لكوفيد-19 وخطة التعافي الاجتماعي الاقتصادي للبلد.

استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو

69 - وفي ضوء القيود المتصلة بكوفيد-19، كانت التحضيرات جارية للاجتماع السنوي بين الدوائر الإدارية بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، واتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي سيعقبه اجتماع رفيع المستوى في منتصف كانون الثاني/يناير 2021. وواصلت المنظمة، من خلال صندوق بناء السلام التابع لها، دعم الأنشطة عبر الحدود بين كوت ديفوار وليبريا، مع التركيز على التماسك الاجتماعي والأمن.

القرصنة في خليج غينيا

70 - في إطار قرار مجلس الأمن 2039 (2012)، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا التعاون فيما يتعلق بمسألة انعدام الأمن البحري في خليج غينيا. غير أن اجتماعات المتابعة بين النظراء الإقليميين والممثل الخاص أعيقت بسبب القيود المتعلقة بكوفيد-19.

الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ

71 - تمشـيا مع ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في إجراء بحوث وتحليلات إقليمية بشأن المسائل عبر الوطنية ذات الصلة بالسلام والأمن، قام المكتب، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بتقييمات لمخاطر الأمن المناخي في ليبريا ونيجيريا في كانون الأول/ديسمبر 2020. وتكمل هذه التقييمات العمل الميداني السابق المشترك بين المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري في السنغال وموريتانيا والنيجر. وحددت التقارير القطرية حدوث تزايد في النزاع بين المزارعين والرعاة، وتآكل في التماسك الاجتماعي وزيادة في الهجرة إلى المراكز الحضرية. وستُجرى قريبا دراسة تستند إلى التقييمات، بما في ذلك دراستان إضافيتان من المزمع إجراؤهما في الربع الثاني من عام 2021. وستسترشد توصيات الدراسة بالدعم الذي تقدمه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الأمم المتحدة القطري إلى الدول الأعضاء في وضع خطط وطنية للتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك إدماج نُهج منع نشوب النزاعات. وقد أنشئت لهذا الغرض آلية للتنسيق بين المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

72 - وفي إطار الدعوة من أجل منع نشوب النزاعات، قدم المكتب في 16 تشرين الأول/أكتوبر إحاطة إلى المبعوث الخاص المعني بالعمل والتمويل في مجال المناخ بشأن الاتجاهات ذات الصلة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما الآثار الأمنية لتغير المناخ فيما يتعلق بالتطرف المصحوب بالعنف، والنزاع بين المزارعين والرعاة والعنف المتنامي بين المجتمعات المحلية، وحدد فرصاً لمزيد من التعاون. وشارك المكتب أيضا في جماعة الممارسة المهنية المعنية بأمن المناخ التابعة للأمم المتحدة، التي تسعى إلى النهوض بنهج متكامل لمعالجة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

إصلاح قطاع الأمن، والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

73 - واصل المكتب تقديم الدعم السياسي والتقني والاستراتيجي لعمليات إصلاح قطاع الأمن في المنطقة. ففي بوركينا فاسو، وعلى الرغم من جائحة كوفيد-19 والأعمال التحضيرية للانتخابات، سُجل تقدم ملحوظ بوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية قطاع الأمن الوطنية ولمشروع قانون بشأن هيكل الأمن الوطني في أيلول/سبتمبر. وينتظر كلا الصكين حالياً تصديق الرئاسة عليه ثم اعتماده من قبل الجمعية الوطنية. وتتسم المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص بالأهمية الأساسية في دعم جهود حكومة بوركينا فاسو. واغتنم الممثل الخاص فرصة مشاركته في مؤتمر اللجنة البرلمانية المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتوجيه الانتباه إلى أهمية مشروع القانون المتعلق بهيكل الأمن الوطني.

74 - وفي الفترة من 14 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر، في واغادوغو، شارك الممثل الخاص في مؤتمر اللجنة البرلمانية المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المعنية بالرقابة على إدارة قطاع الأمن في بلدان المجموعة الخماسية، الذي أتاح فرصة للبرلمانيين لتبادل أفضل الممارسات في مجالات مكافحة الإرهاب، والرقابة المدنية والشفافية المالية. وحث بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على مواصلة تعزيز تبادل الخبرات، بما في ذلك فيما يتعلق بالدروس المستفادة في مكافحة الإرهاب، وكرر تأكيد التزام المكتب بدعم عمليات إصلاح قطاع الأمن في بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

75 - وبسبب جائحة كوفيد-19، لم تنفذ أي أنشطة تتعلق بوحدات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومبادرة ساحل غرب أفريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

دال - تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

76 - واصلت الأمم المتحدة تعاونها الوثيق مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، حيث قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بتيسير التنسيق بين الأفرقة العاملة لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخبراء المجموعة الخماسية، ودعم تنفيذ خطة الاستثمار ذات الأولوية وبناء القدرات لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن. وبدأت وحدة دعم التنفيذ في وضع بروتوكولات تدعم الأفرقة العاملة التقنية الإقليمية الثلاثة، ووضع استراتيجيات للاتصال والشراكة، وتحديد المبادرات القائمة. وعقب تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تقديم منظومة الأمم المتحدة الدعم المتكامل والمتسق والمنسق إلى جنوب السودان ومنطقة الساحل في حزيران/يونيه (E/2020/65)، قدم المكتب إحاطة إلى لجنة بناء السلام في 14 تشرين الأول/أكتوبر بشأن التحديات والفرص المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية.

هاء - تعزيز الحوكمة الرشيدة، واحترام سيادة القانون، وحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

77 - إحياء للذكرى العشرين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000)، ترأس الممثل الخاص مناسبة إقليمية للاحتفال بالإنجازات وتقييم التحديات المستمرة. واستنادا إلى نتائج تقييم مشترك أجري بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أبرز المشاركون التقدم المحرز في مجال مشاركة المرأة في صنع القرار ورحبوا بوضع خطط عمل وطنية وخطط عمل سنوية في جميع بلدان المنطقة، باستثناء كابو فيردي وموريتانيا. وتضمنت التحديات المحددة عدم تخصيص موارد لتنفيذ مختلف الصكوك دعما للمرأة والسلام والأمن.

78 - وواصل المكتب، من خلال التداول بالفيديو، تيسير عقد دورات مواضيعية لتبادل الآراء للفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مع التركيز على عمليات بناء السلام وهياكل السلام في بعض بلدان المنطقة. وسينشر المكتب ورقة عن الاستنتاجات الرئيسية لتلك الدورات.

79 - وفي 2 تموز/يوليه، ترأس الممثل الخاص دورة للفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، أكدت صحة نتائج دراسة استقصائية أجراها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بشأن التأثير الاجتماعي الثقافي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 في الشباب وأبرزت إمكانيات الشباب في الإسهام في القدرة على الصمود والتعافي. وأبرزت الدراسة الاستقصائية الحاجة إلى توفير التدريب، والمنح الدراسية وفرص تنظيم المشاريع للشباب لتمكينهم من المساهمة بفعالية في تعزيز السلام والاستقرار. وعلى سبيل المتابعة، سيدعم المكتب تصميم مشاريع للشابات والشبان المتضررين من جائحة كوفيد-19 ووضعها وتنفيذها.

80 - وفي شراكة مع المركز الأفريقي للدراسات المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وشبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في غرب أفريقيا، قام المكتب في يومي 9 و 10 تموز/يوليه وفي الفترة من 9 إلى

11 تشـــرين الثاني/نوفمبر، على التوالي، بتقديم الدعم لتنظيم دورتين إلكترونيتين لمنتدى المنظمات غير الحكومية قبل الدورتين العاديتين السادسة والستين والسابعة والستين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. واستعرض المشاركون في الدورتين الإلكترونيتين تأثير كوفيد-19 في حقوق الإنسان والحوكمة في أفريقيا، وساهموا في القرارات التي اعتمدتها اللجنة الأفريقية وناقشوا التحديات التي تواجه تنفيذها.

81 - ونوقش أيضـــا تأثير جائحة كوفيد-19 في 29 تموز/يوليه خلال احتفال، برئاســـة الممثل الخاص والجماعة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا، للاحتفال بيوم المرأة الأفريقية المقبل. وبالمثل، في منتدى تورينو المعني بالحفاظ على السلام، الذي نظمته كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة في 7 أيلول/سبتمبر بالشراكة مع الحكومة الإيطالية، شارك المكتب الدروس المستفادة بشأن دور المرأة والتحديات التي تواجهها في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل خلال الجائحة.

رابعا - الملاحظات والتوصيات

82 - إن الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا، والحكومات، والجهات الوطنية صاحبة المصلحة وشعب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لاحتواء انتشار جائحة كوفيد-19، التي تعيد ملايين الناس إلى براثن الفقر وتفاقم محنة النســـاء والفئات الضـــعيفة، وللتخفيف من تأثيرها، جديرة بالثناء. ويجب ألا نتوانى في جهودنا عن مســـاعدة المجتمعات للخروج من هذه الأزمة وهي أكثر قدرة على الصـــمود، استنادا إلى نهج يركز على حقوق الإنسان ويراعي الفوارق بين الجنسين.

83 - وقد أجريت انتخابات في المنطقة دون الإقليمية في خضم تصاعد التوترات السياسية. وأدى العنف المتصـل بالانتخابات إلى وقوع العديد من الوفيات في غينيا وكوت ديفوار، مما يشـكل تهديدا للاسـتقرار في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصـــدد، ينبغي للسـلطات اتخاذ خطوات عاجلة للتصـــدي بشـكل حاسـم للانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن في ضبط المظاهرات والتصدي للإفلات من العقاب. وإضافة إلى ذلك، تتسم التقارير التي تفيد بفرض قيود على حرية التعبير والتجمع وغيرها من التدابير التي يُنظر إليها باعتبارها تحد تدريجيا من الحيز السـياسـي في البلدان التي تجري انتخابات بأنها مثيرة للقلق. وتُحث الدول الأعضـاء على ضـمان التمتع الكامل بحقوق الإنسـان والحريات المدنية وإفسـاح حيز سـياسـي مفتوح وشـامل للجميع لضمان مصداقية العمليات الدستورية والانتخابية وشرعية مؤسسات الدولة. وفي إطار التحضير للانتخابات الرئاسية لعام 2021 في بنن، وغامبيا وكابو فيردي، سيكون من المهم لجميع الجهات صـاحبة المصـلحة أن تصل إلى اتفاق من أجل ضمان عمليات انتخابية سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية.

84 - ويتعين تكثيف الجهود الجديرة بالثناء التي تبذل في عدد من بلدان المنطقة لمكافحة الفسـاد وتعزيز الحوكمة الرشـيدة وتعزيز النمو الاجتماعي الاقتصـادي المنصـف في جميع أنحاء المنطقة بطريقة محايدة، وغير متحيزة وشـــفافة. وفي هذا الصـــدد، يجب معالجة التصـــورات المتعلقة بالتلاعب بالنظم القضـــائية والعمليات الدستورية لأغراض سياسية.

85 - ولا يزال انعدام الثقة المتأصل في غينيا - بيساو يتسبّب في تفاقم الانقسامات بين الجهات السياسية الفاعلة، مما يتطلب اتخاذ إجراءات متضـافرة من جانب جميع الجهات الوطنية صـاحبة المصـلحة، بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لضمان الاستقرار السياسي والأداء الفعال لمؤسسات الدولة للتصدي للتحديات الاجتماعية الاقتصادية التي تواجه البلد، التي تفاقمت بسبب تفشي كوفيد-19. وثمة ضرورة أيضاً

لاتخاذ تدابير متضــــافرة للنهوض ببرنامج الإصــــلاح المتوخى في خارطة الطريق التي وضــــعتها الجماعة الاقتصــادية لدول غرب أفريقيا، واتفاق كوناكري وميثاق الاســتقرار، الذي لا يزال يتســم بالأهمية الحاســمة لاســتقرار البلد. ومن الأهمية بمكان أن يشــارك رئيس غينيا - بيســاو، والحكومة، وأعضــاء البرلمان وجميع الجهات الســياســية صــاحبة المصــلحة في الحوار دون مزيد من التأخير وأن يعملوا بطريقة بناءة لاســتكمال اســتعراض الدســتور. وفي هذا الصــدد، يتعين أن تركز الجهود على التوفيق بين العمليتين المتوازيتين وفقا للإطار القانوني للبلد أو على أساس توافق الآراء السياسي بين الأطراف المعنية، لضمان السلام والاستقرار المستدامين اللذين يستحقهما شعب غينيا - بيساو.

86 - وتمثل العودة الســريعة إلى عملية انتقالية يقودها مدنيون في مالي، بدعم من الجماعة الاقتصــادية لدول غرب أفريقيا، تطورا إيجابيا. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم جهود شــــعب مالي لتوطيد الســــلام وتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

87 - وتتسم الحالة الأمنية في أجزاء من منطقة الساحل، حيث يتزايد ارتكاب العنف الإرهابي والمتطرف على يد جهات فاعلة محلية وتتوســـع المناطق التي تســـود فيها الفوضـــى، بأنها مثيرة للقلق. ولا يزال خطر انتقال آخر للعنف الإرهابي نحو الدول الســاحلية مرتفعا ويهدد بالقضــاء على الإنجازات في مجال الحوكمة الديمقراطية في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، تتسم الجهود التي تبذلها البلدان المشاركة في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل التصدي للتحديات الأمنية في المنطقة دون الإقليمية بأنها جديرة بالثناء. ومن الأهمية بمكان أن تواصل بلدان المنطقة دون الإقليمية تعزيز التنسيق وأن يقوم الشركاء الدوليون بزيادة الدعم المقدم لتلك المبادرات.

88 - وإدراكاً من بلدان المنطقة للقيود التي تحد من اتخاذ نهج يركز على الأمن، ينبغي لهذه البلدان أن تضــــاعف جهودها لمعالجة الأســــباب الجذرية لعدم الاســــتقرار عن طريق إدماج الأبعاد المتعلقة بالعمل الإنســاني والتنمية والحوكمة وحقوق الإنســان في اســتجاباتها. وفي هذا الســياق، ونظراً إلى أن المؤســســات الوطنية لحقوق الإنســــان تؤدي دوراً حاســــماً في حماية حقوق الإنســــان وتعزيزها، فإن تعزيز تعاونها مع مؤسسات الأمن وإنفاذ القانون سيتسم بالأهمية البالغة. وعلاوة على ذلك، سيكون من المهم أن تضــع بلدان المنطقة آليات مجتمعية لتســـوية المنازعات وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة للحد من حاجة ســـكانها إلى الاعتماد على الجماعات المساعدة المسلحة كجهات موفرة للأمن، مع ضمان المساءلة الكاملة عن الجرائم المرتكبة. وفي هذا الصــدد، أدعو الدول الأعضــاء في الجماعة الاقتصــادية لدول غرب أفريقيا والشــركاء الدوليين إلى تقديم الدعم الكامل للنهوج الشاملة والمتكاملة، بوسائل تشمل تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار والتعافي وبناء القدرة على الصــمود في المناطق المتضــررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشــاد، وخطة الاســتثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماســية لمنطقة الســاحل، واســتراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطتها لدعم منطقة الساحل.

89 - وتتسبب مستويات التشريد الجديدة، وتقلص فرص الحصول على الخدمات الأساسية وفقدان سبل العيش في معاناة إنسانية هائلة وفي تفاقُم الحالة الإنسانية المتردية أصلا. ومن الضروري أن تحترم جميع الأطراف مبدأي عدم التحيز والحياد في مجال الأنشطة الإنسانية، وأن تزيل الحواجز التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية وأن تيسر إيصال المساعدة الطارئة إلى السكان المحتاجين، ولا سيما الأطفال والمسنين والنســاء وغيرهم من الفئات الضــعيفة. وفي هذا الســياق، أبرزت الفيضــانات في عام 2020 أوجه الضــعف الشــــديد أمام التقلبات المناخية التي يحتمل أن يتســــبب تغير المناخ في تزايد حدتها، مما يزيد من عدم

الاســـتقرار في المنطقة دون الإقليمية تجاه الكوارث. ولا بد من ثم من إدماج المخاطر الحالية والمتوقعة المتصلة بالمناخ في جميع جهودنا لمنع نشوب النزاعات.

90 - ويمثل اعتماد قوانين الحصـــص أو التكافؤ لتعزيز المشـــاركة الفعالة للنســـاء والشـــباب في الاســـتراتيجيات الوطنية في مجالات الســـياســـة، والأمن والتنمية تطورا إيجابيا، شـــأنه في ذلك شـــأن تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات وتمثيلها في بعض الحكومات في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، من الضـــــروري أن تكفل بلدان المنطقة التي وضـــــعت واعتمدت خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) والقرارات ذات الصـلة تخصـيص اعتمادات الميزانية اللازمة لتنفيذ تلك الخطط تنفيذا كاملا ومجديا. ومن الأهمية بمكان أيضـــــا أن تتخذ حكومات المنطقة جميع التدابير اللازمة للامتثال لالتزاماتها الوطنية والإقليمية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

91 - وأثني على حكومتي الكاميرون ونيجيريا لالتزامهما المســـتمر بإنجاز تعليم حدودهما البرية والبحرية على الرغم من التحديات التي يفرضـها كوفيد-19. وأعترف مع التقدير بحل خمسـة مجالات خلاف وأشـجع جميع الأطراف على التعجيل بإنجاز ولاية لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة.

92 - وأود أن أعرب عن تقديري لحكومات غرب أفريقيا ومنطقة الســـاحل، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسـية لمنطقة السـاحل، واتحاد نهر مانو، ولجنة خليج غينيا، ولجنة حوض بحيرة تشـاد، على تعاونها المتواصـل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة السـاحل. وأُعرب أيضـــــا عن تقديري لمنظومة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الســـــاحل، ومنظمات المجتمع المدني والمؤســـســـات الأخرى على شـــراكتها الوثيقة مع المكتب. وأثني على التعاون الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوســـط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الســـاحل فيما يتعلق بعدد متزايد من التحديات المحلية وغير المباشرة وأواصل تشجيع هذا التعاون، وهو ما يعكس تعزيز التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويستجيب له بشكل استباقي. وأود أن أعرب عن فائق تقديري لممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الســـــاحل ولموظفي المكتب وموظفي لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة على ما يبذلونه من جهود مســـــتمرة لتوطيد الســـــلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.